AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: 5517 700 Fax: 5517844
Website: www.au.int

المجلس التنفيذي
الدورة العادية السادسة والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 6-7 فبراير 2020

الأصل : إنجليزي

EX.CL/1190 (XXXVI)Rev.1

مذكرة مفاهيمية توجيهية حول موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2020: إسكات البنادق-توفير الظروف المواتية لتنمية أفريقيا

مذكرة مفاهيمية توجيهية حول موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2020: إسكات البنادق- توفير الظروف المواتية لتنمية أفريقيا

أولا- مقدمة:

1. يجدر التذكير بأنّه خلال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية، المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا من 9 إلى 11 يوليو 1990، اعتمد رؤساء الدول والحكومات الإعلان حول الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا والتغييرات الأساسية الحاصلة في العالم [**AHG/Dec.1(XXVI)**]. وفي هذا الإعلان، شدّد المؤتمر على عزم أفريقيا استغلال المبادرة لتحديد مصيرها والتصدي للتحديات التي تواجه السلم والديمقراطية والأمن. وتعهّد رؤساء الدول والحكومات بمعالجة آفة النزاعات وإنهائها باعتبارها العامل الرئيسي الذي يعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة.
2. وفي نفس السياق وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا يوم 25 مايو 2013، اعتمد رؤساء الدول والحكومات إعلاناً رسمياً أعربوا من خلاله، من جملة جوانب هامة أخرى، عن "تصميمهم على تحقيق هدف أفريقيا خالية من النزاعات، لجعل السلام واقعا لجميع شعوبنا وتخليص القارة من الحروب والنزاعات المدنية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الإنسانية والنزاعات العنيفة، ومنع الإبادات الجماعية. وتعهّدوا بعدم توريث النزاعات للأجيال القادمة من الأفريقيين وبإنهاء جميع الحروب في أفريقيا بحلول 2020. وفي هذا الصدد، تعهّدوا بما يلي:
   (1) معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بما في ذلك الفوارق الاقتصادية والاجتماعية؛ القضاء على الإفلات من العقاب من خلال تعزيز المؤسسات القضائية الوطنية والقارية، وضمان المساءلة وفقاً لمسوليتنا الجماعية إزاء مبدأ عدم اللامبالاة.
   (2) القضاء على المصادر المتكررة للنزاعات ومعالجة المصادر الناشئة، بما في ذلك القرصنة، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، وكافة أشكال التطرف، والتمرد المسلح، والإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.
   (3) المضي قدماً بأجندة منع النزاعات، وصنع السلام، ودعم السلام والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات من خلال المنظومة الأفريقية للسلم والأمن، إلى جانب ضمان إنفاذ اتفاقات السلم والامتثال لها وبناء قدرات أفريقيا لحفظ السلام وإنفاذ السلام من خلال القوة الجاهزة الأفريقية.
   (4) الحفاظ على أفريقيا خالية من الأسلحة النووية والدعوة إلى نزع السلاح النووي الشامل، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.
   (5) ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقات بشأن الألغام الأرضية وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
   (6) معالجة آفة النازحين داخليا واللاجئين والقضاء على الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة من خلال التنفيذ الكامل للأطر القارية والعالمية".

3. في 2016 وعملا برسالة وروح الإعلان الرسمي للذكرى الخمسين، أعد مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي خارطة طريق رئيسية للاتحاد الأفريقي حول الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020. تتألف خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي من خمسة جوانب هي: الجانب السياسي، والجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي، والجانب البيئي والجانب القانوني. وتم إعداد الخطوات الواجب اتخاذها بالنسبة لكل جانب من هذه الجوانب. ويتمثل الهدف الاستراتيجي من

خارطة الطريق في تنفيذ مقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، لا سيما الإعلان الرسمي للذكرى الخمسين من خلال تنفيذ الخطوات العملية التي حددها مجلس السلم والأمن باعتبارها ضرورية لتحقيق هدف إسكات البنادق طبقا لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي.

ثانيا: نظرة عامة/ ملخص عن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي:

4. قدم مجلس السسلم والأمن خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي إلى مؤتمر الاتحاد خلال دورته العادية الثامنة والعشرين المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا في يناير 2017 الذي أجاز خارطة الطريق الرئيسية وأوصى مجلس السلم والأمن بقيادة الجهود الرامية إلى تنفيذها، مع إشراك ودعم مختلف أصحاب المصلحة ذوي الصلة، لا سيما المجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات ومفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى جانب الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ومنذ إجازة خارطة الطريق من قبل مؤتمر الاتحاد، قام مجلس السلم والأمن، باعتباره القاطرة التي تقود العملية، بعدة مبادرات لتوفير التوجيه الاستراتيجي إلى مختلف أصحاب المصلحة/ منفذي خارطة الطريق. وقام مجلس السلم والأمن، من جملة أمور أخرى، بما يلي:

(1) إطلاق شهر العفو لأفريقيا في سبتمبر 2017، وتم تنظيم هذا الحدث في شهر سبتمبر من كل عام منذ ذلك الحين لإتاحة الفرصة أمام المواطنين الأفريقيين الحائزين والمستخدمين للأسلحة بطريقة غير شرعية لتسليمها طوعاً، من دون عواقب، إلى المؤسسات الحكومية المحددة.

(2) الدعاية وتحقيق الزخم لتنفيذ خارطة الطريق والدعوة إلى الدعم خلال الاجتماعات التشاورية السنوية حول السلم والأمن في أفريقيا مع مجلس الأمن للأمم المتحدة واللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي، بشكل منفصل مع كل جهاز من هذه الأجهزة، منذ عام 2017.

(3) إعداد إطار لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة، بدعم من من مفوضية الاتحاد الأفريقي والأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن للأمم المتحدة، للإعراب عن الدعم السياسي والدبلوماسي للجهود الأفريقية الرامية إلى إسكات البنادق. وأفضت هذه المبادرة إلى اعتماد مجلس الأمن للأمم المتحدة القرار 2457 (2019) في 27 فبراير 2019، تحت رئاسة جمهورية غينيا الاستوائية. وأحاط مجلس الأمن علماً في هذا القرار، من جملة عناصر رئيسية أخرى، "بالجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والنظمات الإقليمية الفرعية، في إطار المنظومة الأفريقية للسلم والأمن لتعزيز قدراتها وتنفيذ عمليات دعم السلام في القارة، طبقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص القوة الأفريقية الجاهزة وقدرتها للانتشار السريع؛ وشجّع أمانة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي على التعاون من أجل تعزيز المنظومة الأفريقية للسلم والأمن من خلال دعم خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي؛ ورحّب بقرار أجهزة الاتحاد الأفريقي بشأن تخصيص شهر سبتمبر من كل عام حتى عام 2020 شهرا للعفو لأفريقيا لتسليم الأسلحة التي تتم حيازتها بصورة غير مشروعة؛ وطلب من الأمين العام، بالتشاور مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وحيثما كان ذلك مناسبا، تقديم إحاطات حول تدابير التنفيذ نحو تعزيز دعم الأمم المتحدة ووكالاتها إلى الاتحاد الأفريقي من أجل تنفيذ رؤية 2020 لإسكات البنادق في أفريقيا".

(4) تقديم ثلاثة تقارير عن تنفيذ خارطة الطريق إلى كل دورة عادية من دورات مؤتمر الاتحاد منذ عام 2017. ساهمت المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية باستمرار بمدخلات في تقارير مجلس السلم والأمن إلى المؤتمر عن تنفيذ خارطة الطريق.

(5) عقد ثلاث دورات مفتوحة شارك فيها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية والشركاء ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك

المجمعات الفكرية، وقدمت مساهمات حول التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق، إلى جانب التصدي للتحديات واتخاذ التدابير لمعالجتها.

(6) صياغة آلية للرصد والتقييم للمساعدة في متابعة التقدم المحرز والتحديات الناشئة بشأن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي. ويجب تفعيل هذه الآلية لدعم الجهود الجارية وتلك الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها في إطار موضوع السنة.

(7) خلال عدة اجتماعات منذ عام 2017، حث مجلس السلم والأمن باستمرار الدول الأعضاء على تعميم تنفيذ خارطة الطريق في الأقاليم الوطنية بغية الحصول على الآثار المتوقعة فيما يتعلق بإسكات البنادق. وفي هذا السياق، أبلغت عدة دول أعضاء مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتقدم المحرز بما في ذلك بشأن تنظيم شهر العفو الأفريقي.

(8) عقد اجتماعين على المستوى الوزاري لمجلس السلم والأمن، أحدهما في نيويورك في 27 سبتمبر 2019، والذي نظر في ضرورة إدماج بُعد السلام والأمن والتنمية في التنفيذ الجاري لخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي نظراً لتأثيرها الإيجابي على الاستقرار في القارة. وعُقد الاجتماع الآخر في لواندا، أنغولا في 5 ديسمبر 2019 والذي كُرس للمصالحة الوطنية، واستعادة السلام والأمن وإعادة بناء التماسك في أفريقيا. وفي كلا الاجتماعين، شدد المجلس على ضرورة قيام الدول الأعضاء، عند تنفيذها لخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، بتعميم أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

(9) نظرًا لتزايد التدخل السياسي والعسكري في شؤون إفريقيا، بالإضافة إلى تكاثر القواعد العسكرية الأجنبية في القارة، عقد المجلس جلسته الـ868 في 14 أغسطس 2019، للنظر في هذه القضية. وفي هذا السياق، حث المجلس الدول الأعضاء على الالتزام التام بصكوك وسياسات الاتحاد الإفريقي، وخاصة السياسة الإفريقية المشتركة للدفاع والأمن وكذلك ميثاق الاتحاد الأفريقي لعدم الاعتداء، مع الأخذ في الاعتبار أن الدفاع والأمن والسلامة في بلد واحد في أفريقيا ترتبط ارتباطا مباشرا بالأخرى. وفي اجتماع، تأمل المجلس أيضًا في التدابير الواجب اتخاذها لمعالجة مشكلة التدخل السياسي والعسكري الأجنبي في إفريقيا.

5. من جهتها، قدمت المفوضية، بالقيادة المباشرة للرئيس ومفوض السلم والأمن، المساهمات التالية لتنفيذ خارطة الطريق:

- قدمت الدعم الفني والمالي للدول الأعضاء. وشمل هذا الدعم تنظيم أحداث التوعية، ومشاورات أصحاب المصلحة وورش العمل التدريبية التي تهدف إلى بناء القدرات من أجل تنظيم حيازة الأسلحة؛ جمع وإدارة الأسلحة والتخلص منها؛ مشاركة المجتمعات المحلية؛ وتعبئة وسائل الإعلام. ويجدر التذكير بأنه في عام 2018، ساعدت المفوضية خمس دول أعضاء، وهي بوركينا فاسو ومدغشقر ومالي والسودان وزامبيا. ولم يتم تقديم هذا الدعم في عام 2019 بسبب نقص التمويل.
- نظمت عدة ندوات حول موضوع "إسكات البنادق في أفريقيا" بغية إشراك المزيد من أصحاب المصلحة وتكوين الفهم الصحيح لديهم لتحقيق المزيد من الزخم في تنفيذ خارطة الطريق.
- عيّن رئيس المفوضية سعادة السفير رمطان لعمامرة من الجزائر، كممثل سامي لإسكات البنادق، لتنسيق الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة الأفريقيين إلى جانب جهود الأمم المتحدة. ومنذ تعيينه، قام الممثل السامي بعدة مهام باسم الرئيس، بما في ذلك حل الأزمة في مدغشقر من جملة أمور أخرى.
- قامت بتنسيق أعمال أمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية، إلى جانب منظمات المجتمع المدني، مسترشدة بمقررات مجلس السلم والأمن بشأن إسكات البنادق. وفي

هذا السياق، طلب المؤتمر بموجب المقرر Assembly/AU/Dec.678(XXX) من المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية تعيين جهاتها المختصة المعنية بإسكات البنادق لتسهيل التنسيق بين المستويين الإقليمي والقاري وتعزيز الزخم في تنفيذ خارطة الطريق.

- نظمت ورشتي تصديق حول خطط العمل القارية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إقليمي الشرق والغرب. وكان الهدف من ورشتي العمل هو مواءمة خطط العمل الوطنية لمكافحة الانتشار والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتجري الخطط لتنظيم ورش عمل مماثلة في الأقاليم الثلاثة الأخرى لأفريقيا.

6. ومن جهته ومع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى التعجيل بالجهود الرامية إلى إسكات البنادق وتعزيزها، قرّر المجلس التنفيذي في دورته العادية الرابعة والثلاثين المنعقدة يومي 4 و5 يوليو 2019، في نيامي، النيجر، أن يكون موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2020: "إسكات البنادق: توفير الظروف المواتية لتنمية أفريقيا". وكان هذا القرار إعترافا بكون النزاعات وعدم الاستقرار لا تزال تشكل تحديات هامة في القارة ولا يزال الأثر الناجم عنها يؤثر سلبا على التنمية، ويساهم في انتشار الفقر وانخفاض الحوافز على الاستثمار وقدرات النمو الاقتصادي، إلى جانب تحقيق أهداف أجندة 2063 بشكل عام. وشدّد المجلس التنفيذي على الصلة القائمة بين الحكم الرشيد والسلم والاستقرار والتنمية وعلى أنّ هذه المفاهيم مترابطة بشكل وثيق ولا ينبغي النظر إليها من خلال استبعاد أحدها الآخر. ومن الضروري، عند تنفيذ الأنشطة في إطار موضوع السنة، إيلاء اهتمام خاص من قِبل الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية والدول الأعضاء للقضايا/ التحديات الأمنية الأساسية، التي من المتوقع أن يولد حلها المزيد من الأرباح للجهود الأفريقية الرامية إلى إسكات البنادق وتشجيع أفريقيا الخالية من النزاع. والجدير بالذكر أن من المتوقع أن تجيز الدورة العادية الثالثة والثلاثون لمؤتمر الاتحاد المقرر عقدها يومي 9 و10 فبراير 2020 موضوع السنة هذا.
7. ومن المسلّم به أنّ الأخطار التي تهدّد السلم والأمن، التقليدية منها والناشئة، تستمر في الزيادة في مختلف أجزاء القارة وبالتالي، فهي تغذي الأزمات والنزاعات وتعيق بذلك جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى منع النزاعات وتسوية النزاعات القائمة والنهوض بالانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والتنمية. ويرتبط هذا التحدي بالتحدي الخارجي المستمر في القارة، خاصة في مناطق النزاع وأيضًا في المناطق ذات الموارد الطبيعية الاستراتيجية في بعض الحالات، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى مبادرات موازية أو إطالة غير ضرورية لعمليات تسوية النزاع.
8. بناءً على ذلك، يعتبر عام 2020 فرصة أمام القارة وشعوبها لتعزيز وتعميق الالتزام بتنفيذ خارطة الطريق للاتحاد الأفريقي، لا سيما فيما يخص التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات وكذلك لاتخاذ تدابير فورية لحل النزاعات القائمة وتخفيف التوترات حيثما وجدت. وفي هذا الصدد، من الضروري تحديد أنشطة معينة واستراتيجية قليلة تم تخطيطها لتفضي إلى نتائج/ نواتج خلال السنة، بينما وفي نفس الوقت تواصل أفريقيا وشعوبها بذل جهود واسعة النطاق من أجل توفير الظروف المواتية لتحقيق أفريقيا خالية من النزاعات حسبما هو منصوص عليه في أجندة 2063.

ثالثا: الأنشطة المعينة والاستراتيجية المقترحة المقرر تنفيذها عام 2020 (ترفق المصفوفة طيه)

9. في الحقيقة، سيشهد عام 2020 مرحلة التعجيل والتركيز بالنسبة للأنشطة والجهود الرامية إلى تحقيق قارة خالية من النزاعات والحروب. ومن المهم الأخذ في الاعتبار أنّ اختيار موضوع عام 2020 يتزامن مع كون نفس العام سيشهد الفترة الأخيرة التي تسبق الموعد النهائي المحدد بديسمبر 2020 لتنفيذ خارطة الطريق. وعليه، تهدف الأنشطة المقترحة للتنفيذ خلال عام 2020 إلى التعجيل بالجهود

الجارية وفي الوقت نفسه الاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن. مبدئيا، سيضع هذا الأساس لإعداد التوصيات إلى مؤتمر الاتحاد بشأن طريق المضي قدما لما بعد 2020. وفيما يلي الأنشطة المقترحة:

(1) أن يقوم مجلس السلم والأمن، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بإطلاق حملة إعلامية لتعزيز الدعاية لخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي في أوساط القواعد الشعبية الأفريقية/ المجتمعات المحلية، لتمكينهم من أن يصبحوا منفذين ومستفيدين في نفس الوقت من عملية توفير الظروف المواتية لتحقيق مجتمعات محلية خالية من النزاعات.

(2) ضمان تنفيذ تدابير القرار 2457 الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة. أن يقوم مجلس السلم والأمن، مع مجلس الأمن للأمم المتحدة خلال اجتماعهما الاستشاري المشترك السنوي، باستعراض تنفيذ أحكام القرار 2457 لمجلس الأمن للأمم المتحدة، لا سيما:

- فيما يخص شراكة التعاون الدولي للمساعدة في التعجيل بالتقدم نحو تحقيق إسكات البنادق في أفريقيا.
- الجهود التي بذلتها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة للمساعدة في تحقيق هدف إسكات البنادق.
- الخطوات التي اتخذتها أمانة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي لتعزيز تنفيذ المنظومة الأفريقية للسلم والأمن.
- الجهود المبذولة لتنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية والإقليمية الفرعية القائمة لمعالجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا و تكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استخدامها، بما في ذلك تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة وإنهاء الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كافة أشكاله.
- قيام الأمين العام للأمم المتحدة، بالتشاور مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بتقديم إحاطات إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة حول تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز دعم الأمم المتحدة ووكالاتها إلى الاتحاد الأفريقي لتنفيذ رؤية 2020 لإسكات البنادق في أفريقيا.

(3) أن يقوم مجلس السلم والأمن بإطلاق شهر العفو لأفريقيا في 2020 بمقر إحدى المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية، بغية الدعاية والترويج السياسي بشكل أكبر لهذه المبادرة في أرض الواقع.

(4) أن تقدم الدول الأعضاء تقاريرها عن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية إلى مجلس السلم والأمن، من خلال مفوضية الاتحاد الأفريقي. وفي هذا السياق، يجب أن تتابع أمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية هذه التقارير وتضمن إرسالها إلى المفوضية.

استناداً إلى التقارير التي ستقدمها الدول الأعضاء، يقوم مجلس السلم والأمن بإعداد تقرير شامل عن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية، وعن القيام بأنشطة في إطار موضوع العام.

(5) عموماً، ينبغي التركيز على ما يلي:

أ) الوقاية وبناء قدرات الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية للتحوّل السريع من الإنذار المبكر إلى العمل المبكر.

ب) معالجة الانتشار غير المشروع للأسلحة وتحويلها إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك الجماعات المسلحة، بطريقة أكثر فعالية؛

ج) منع ومكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا؛

د) قضايا الحكم السياسي والاقتصادي، أي مسألة الانتخابات خاصة فيما يتعلق بالعوامل التي تعيق إجراء الانتخابات السلمية؛
ه) مسألة الوصول إلى الموارد الطبيعية والتوزيع العادل للمنافع التي يتم الحصول عليها للسكان؛
و) معالجة العوامل التي تغذي العنف بين الطوائف، خاصة من خلال ضمان الحكم الرشيد للموارد في المجتمعات؛
ز) معالجة العواقب الواضحة لتغير المناخ على السلام والأمن والسلامة؛
ح) تعزيز الصلة بين السلام والأمن والتنمية؛
ط) إشراك القطاع الخاص في أداء دوره، لا سيما في تعزيز الاستثمار وخلق فرص العمل في إطار الجهود التي تبذلها القارة لإسكات البنادق؛
ي) تشجيع مشاركة النساء والشباب من خلال البرامج الثابتة مثل هيئة الحكيمات وبرنامج الشباب من أجل السلام؛
ك) من أجل وقف التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، يجب على أجهزة صنع السياسة للاتحاد الإفريقي، بما في ذلك مجلس السلم والأمن، تفعيل سياستها الخاصة بتحديد المسؤولين عن ذلك وفضحهم.
ل) اتخاذ تدابير لمنع انتهاك حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة في أفريقيا، بالنظر إلى أن هذه الانتهاكات تسهم في الإمداد غير المشروع بالأسلحة للجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية المسلحة؛
م) تنفيذ مقررات مجلس السلم والأمن بشأن معالجة مشكلة التدخل السياسي والعسكري الأجنبي؛
ن) وضع وتنفيذ برامج لإعادة تأهيل وتدريب المقاتلين المسرحين وتزويدهم بالمهارات ذات الصلة للانضمام إلى الحياة المدنية كخيار بناء، بدلاً من استخدام الأسلحة والعنف لتحقيق أهدافهم الخاصة.

10. يدعو موضوع سنة 2020 إلى تهيئة ظروف مواتية لتنمية أفريقيا. أما بالنسبة لخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، فقد تم تحديد الخطوات العملية في إطار الجانب الاقتصادي، والتي تهدف إلى النمو الاقتصادي والتنمية والبحث والتطوير والابتكار التكنولوجي وتوفير فرص العمل. وتدعو خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص بهذا الشأن. وفي هذا الصدد، وضع الاتحاد الأفريقي عدة برامج ذات طابع اقتصادي لتنفيذها من قبل الدول الأعضاء. وشدد المجلس، في اجتماعاته المختلفة، باستمرار على ضرورة منع وحل النزاعات، بما في ذلك من خلال التدابير الاقتصادية، من بين وسائل أخرى. ومن بين البرامج التي وضعها الاتحاد الأفريقي منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا؛ والبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية؛ وبرنامج الحد الأدنى من التكامل (2009). وفي هذه البرامج، من الضروري أن تحدد الدول الأعضاء جوانب كل من هذه البرامج التي يمكن تنفيذها بسرعة خلال عام 2020 تحت شعار السنة. وتشمل هذه الجوانب ما يلي:

أ) توسيع نطاق الدول الأعضاء لمساحاتها الزراعية تحت الري لرفع الإنتاجية وتقليل تأثير تغير المناخ وتعزيز فرص العمل، وكذلك تعزيز التدابير لضمان تحسين تربية الحيوانات؛
ب) توفير الدعم التمويلي، وخاصة التمويل البالغ الصغر للنساء والشباب، لإنشاء وتعزيز الصناعات التحويلية المحلية؛

ج) قيام الدول الأعضاء بتوفير التمويل والدعم الفني لإنشاء الصناعات القائمة على الموارد البحرية، من أجل إضافة قيمة إلى الاقتصاد الأزرق للقارة من خلال أنشطة في صيد الأسماك والتجارة والنقل والسياحة والاستكشاف، مثل النفط البحري والطاقة الحرارية الأرضية، بما في ذلك الغاز الطبيعي؛

د) تواصل الدول الأعضاء توسيع المناطق الحالية التي تمر بعملية التحريج وإعادة التحريج من أجل كبح التصحر وتأثير تغير المناخ. وفي هذا السياق، من المتوقع أن تنفذ الدول الأعضاء أحكام خطة عمل كيجالي للاتحاد الأفريقي بشأن المياه والصرف الصحي في أفريقيا المعتمدة في ملابو في عام 2014 وإعلان ملابو حول النمو الزراعي المتسارع والتحول من أجل الازدهار المشترك وتحسين سبل العيش المعتمدة في عام 2014. وفي هذا السياق، يجب أن يحظى مشروع الجدار الأخضر بقيادة الاتحاد الأفريقي والمشاريع المماثلة باهتمام من حيث المشاركة وتخصيص الموارد من قبل الدول الأعضاء؛

ه) اتخاذ الدول الأعضاء تدابير للحد من التدفقات المالية غير المشروعة وضمان توجيه الأموال المتاحة لأغراض التنمية الاقتصادية الوطنية؛

و) تمشيا مع الحاجة إلى مشاركة أقوى للقطاع الخاص، ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي إشراك قادة القطاع الخاص من الأقاليم الجغرافية الخمس في القارة. وقد يأخذ ذلك شكل اجتماع ينظمه رئيس المفوضية لحفز مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ البرامج التي تضعها حكوماتهم، وكذلك البرامج التي تندرج تحت موضوع السنة، من أجل تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية كمدخل نحو إسكات البنادق.

رابعا: الخاتمة: الملاحظات والتوصيات

11. عموماً ونظرا لاستمرار الأزمات المدمرة والنزاعات العنيفة وأسبابها الجذرية وما يترتب عنها من نتائج سياسية واجتماعية واقتصادية وإنسانية وبيئية في القارة، من المهم أن ينظم الاتحاد الأفريقي منتدى مناسبا يكون في شكل قمة استثنائية للاتحاد الأفريقي، يخصص فقط لمسألة إسكات البنادق. يجب أن تنظر هذه القمة بعمق في الأسباب الجذرية لاستمرار الأزمات والنزاعات في كل إقليم على حدة وتقدم التوصيات المناسبة بشأن أفضل الطرق لتوسيتها. وبالمثل، ستنظر القمة في التحديات، بما في ذلك التدخل الخارجي والأنشطة العسكرية الأجنبية التي تعيق الجهود الجماعية لإنهاء الحروب في أفريقيا. يمكن تنظيم هذه القمة خلال النصف الأول من 2020. سيساعد عقد مثل هذه القمة الاستثنائية في توليد الزخم المطلوب لتسخيره في تنفيذ مختلف الأنشطة المذكورة أعلاه، تحت موضوع العام. ترفق طي هذه المذكرة المفاهيمية التوجيهية المصفوفة المهيكلة للأنشطة في إطار موضوع العام لبحثها وإجازتها من قبل أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي.

12. أخيرًا، من المهم أن يكون هناك تحضير شامل لاجتماعات وأحداث الاتحاد الأفريقي المقررة، على النحو الذي أقرته لجنة الممثلين الدائمين في اجتماعها المنعقد في 24 يناير 2020، في أديس أبابا، أي الاجتماع الذي ستستضيفه غينيا الاستوائية، في مارس 2020، تحت مظلة مجلس السلم والأمن، للتفكير في طرق أكثر ابتكارا لتعزيز العمل على تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي؛ والأخرى التي ستستضيفها كينيا في مارس/ أبريل 2020 لتقييم تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، ومنذ عام 2017 (إطلاق خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي) من أجل إرساء الأساس لصياغة طريق المضي قدما. ووفقًا لما اتفقت عليه لجنة الممثلين الدائمين، سيتم دمج مخرجات هذه الاجتماعات معًا في وثيقة للتداول خلال قمة الاتحاد الإفريقي الاستثنائية حول إسكات البنادق، والتي ستعقد بالتوازي مع قمة الاتحاد الإفريقي الاستثنائية حول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، واللتين تستضيفها جنوب أفريقيا في مايو 2020.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA
Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Tel: +251-115-513 822 Fax: +251-115-519 321
Email: situationroom@africa-union.org

EX.CL/1190(XXXVI)Rev.1
Annex

تنفيذ مصفوفة الأنشطة في إطار موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2020: إسكات البنادق – تهيئة الظروف الملائمة لتنمية أفريقيا

	م	الأنشطة	الإطار الزمني	النتائج المتوقعة	الجهات الفاعلة الرئيسية / المنفذون
مجلس السلم والأمن	.1	إطلاق الحملة الترويجية لخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق بحلول 2020	فبراير-إطلاق الحملة حتى ديسمبر 2020	– يتم إطلاع الحكومات والمواطنين / السكان على خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول 2020؛ – إنشاء وتفعيل موقع إلكتروني ديناميكي ومفيد لإسكات البنادق.	مجلس السلم والأمن؛ الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ مفوضية الاتحاد الأفريقي
	.2	اجتماع في غينيا الاستوائية للتفكير في وسائل مبتكرة قادرة على خلق الأثر لتعزيز العمل في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي،	مارس	– تحديد مواطن الضعف في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي والعوامل المسؤولة، – تقرير يحدد وسائل أكثر ابتكارا متفق عليها، – بيان يصف النقاط المعتمدة المذكورة أعلاه.	أعضاء مجلس السلم والأمن؛ مفوضية الاتحاد الأفريقي
	.3	اجتماع في كينيا لتقييم تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي،	مارس-أبريل	- إجراء تقييم تنفيذ التدابير / الأنشطة من 2017 إلى أبريل 2020 ، وتقديم تقرير إلى القمة الاستثنائية التي ستعقد في مايو. - بيان يصف النقاط المعتمدة المذكورة أعلاه.	أعضاء مجلس السلم والأمن؛ الدول الأفريقية الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ إدارة السلم والأمن؛ مديرية الاتصال والإعلام، مديرية نظم الملعلومات الإدارية
	.4	بحث حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2457 (2019)، بالتعاون مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ودعم الأمم المتحدة لإسكات البنادق خلال الاجتماع التشاوري السنوي المشترك	النصف الثاني من عام 2020	الاجتماع التشاوري السنوي المشترك بين مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة	أعضاء مجلس السلم والأمن؛ الأعضاء الأفريقيون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ أعضاء مجلس الأمن؛ أمانة مجلس السلم والأمن؛ إدارة السلم والأمن

	5.	تنفيذ شهر العفو الأفريقي في عام 2020 في مقر إحدى المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية	سبتمبر (يجب أن تبدأ الدول الأعضاء حملات/ الاستعدادات لشهر العفو الأفريقي، قبل مايو 2020 على الأقل)	تم التنفيذ الفعلي لشهر العفو في أفريقيا، وتم إبلاغ الهيئات التشريعية للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية بالجهود القارية من أجل التسليم الطوعي للأسلحة التي يتم الحصول عليها واستخدامها بطريقة غير مشروعة، في إطار خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول 2020	أعضاء مجلس السلم والأمن؛ الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية؛ مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ أمانة مجلس السلم والأمن؛ إدارة السلم والأمن. الأمم المتحدة؛ منظمات المجتمع المدني / مؤسسات الفكر والرأي
	6.	إعداد تقرير شامل عن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي	نوفمبر - ديسمبر	إعداد تقرير عن النتائج الملموسة التي تصف إنجازات خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي لتقديمها إلى قمة 2021.	أعضاء مجلس السلم والأمن؛ مجلس السلم والأمن / إدارة السلم والأمن
الدول الأعضاء	7.	بتعيين فرق / جهات تنسيق وطنية لإسكات البنادق	فبراير / مارس	تعيين جهات تنسيق تقوم بتنسيق تنفيذ الأنشطة الوطنية المتعلقة بعمليات إسكات البنادق و التواصل مع الجهود الإقليمية والقارية. تم تحديث المعلومات وتقديمها إلى مجلس السلم والأمن ومفوضية الاتحاد الأفريقي	الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي
	8.	إعداد تقارير ربع سنوية عن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي لتقديمها لمجلس السلم والأمن ولجنة الممثلين الدائمين	ربع سنوي - مارس، يونيو، سبتمبر، ديسمبر	تقارير فصلية مستكملة عن التقدم المحرز، وتسليط الضوء على الإنجازات والتحديات وطريق المضي قدما.	الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية؛ إدارة السلم والأمن
	9.	زيادة الاهتمام بالزراعة لزيادة الإنتاجية، والحد من تأثير تغير المناخ وزيادة فرص العمل، وتعزيز الثروة الحيوانية المحسنة	فبراير -ديسمبر	زيادة في الإنتاجية الزراعية، والحد من تأثير تغير المناخ، وتحسين جودة الثروة الحيوانية وتعزيز العمالة.	الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية؛ مفوضية الاتحاد الأفريقي
	10	توفير التمويل والتمويل الأصغر، بما في ذلك للنساء والشباب، لإنشاء وتشجيع الصناعات التحويلية المحلية (المجتمعية)	فبراير -ديسمبر	توفير التمويل والتمويل الأصغر لدعم الصناعات المحلية الصغيرة والأنشطة المدرة للدخل	الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية؛ مفوضية الاتحاد الأفريقي

	11	تنفيذ برامج التحريج وإعادة التحريج للحد من التصحر وتأثير تغير المناخ، ولا سيما من خلال خطة عمل كيجالي بشأن المياه والصرف الصحي في أفريقيا، وإعلان ملابو بشأن تسارع النمو الزراعي والتحول لتحقيق الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، ومشروع الجدار الأخضر للاتحاد الأفريقي.	فبراير -ديسمبر	برامج التشجير وإعادة التشجير المنفذة وفقاً لبرامج الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، للحد من التصحر وتأثير تغير المناخ وتعزيز الاقتصادات	الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية؛ مفوضية الاتحاد الأفريقي
	12	اتخاذ خطوات للحد من التدفقات المالية غير المشروعة وتوجيه التمويل المتاح للتنمية الاقتصادية الوطنية	فبراير -ديسمبر	– اتخاذ التدابير للحد من التدفقات المالية غير المشروعة – التمويل المتاح الموجه للتنمية الاقتصادية الوطنية	الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية؛ مفوضية الاتحاد الأفريقي
	13	توفير التمويل والدعم الفني لإنشاء الصناعات القائمة على الموارد البحرية من أجل إضافة قيمة إلى الاقتصاد الأزرق للقارة من خلال صيد الأسماك والتجارة والنقل والسياحة والنفط البحري والغاز استكشاف الطاقة الحرارية الأرضية	فبراير -ديسمبر	– توفير التمويل والدعم الفني لإنشاء وتعزيز الجوانب الاقتصادية والصناعية المختلفة للقطاع البحري.	الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية، مفوضية الاتحاد الأفريقي
المجموعات الاقتصادية	14	المتابعة مع الدول الأعضاء لدعم تنفيذ أنشطتها المختلفة في إطار خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، إعداد تقارير عن التنفيذ والتأكد من إحالتها إلى المفوضية.	ربع سنوي -مارس، يونيو، سبتمبر، ديسمبر	– الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء لتنفيذ أنشطتها، – يتم دعم الدول الأعضاء في إعداد تقاريرها عن تنفيذ أنشطتها – تقارير التنفيذ المقدمة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي.	الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية. إدارة السلم والأمن، أمانة مجلس السلم والأمن
مفوضية الاتحاد الأفريقي	15	العمل مع مجلس السلم والأمن لإطلاق الحملة الترويجية حول خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي	فبراير -ديسمبر	وضع استراتيجية حملة عامة وإطلاق موقع على شبكة الإنترنت.	أعضاء مجلس السلم والأمن؛ الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ إدارة السلم والأمن. مديرية الاتصال والإعلام. مديرية نظم المعلومات الإدارية.
	16	عقد القمة الاستثنائية حول إسكات البنادق في جنوب إفريقيا	مايو	– عقد قمة استثنائية حول إسكات الأسلحة، – تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي واعتماد طريق المضي قدما، – اعتماد قرار بشأن المضي قدماً في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، الذي سيوجه مراعاة الظروف الجديدة لمشهد السلم والأمن في أفريقيا.	الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، جمهورية جنوب أفريقيا، مفوضية الاتحاد الأفريقي،

	17	عقد اجتماع تشاوري للشباب حول إسكات البنادق على هامش القمة الاستثنائية في جنوب إفريقيا	مايو	إشراك الشباب في تنفيذ موضوع السنة وفي تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي	المبعوث الخاص المعني بالشباب، مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ السفراء الشباب الخمسة (5) للسلام
	18	اعتماد إطار للشباب من أجل السلام والتنمية	فبراير - مايو	تم تبني الإطار لتوجيه أنشطة الشباب	المبعوث الخاص المعني بالشباب؛ مفوضية الاتحاد الأفريقي. السفراء الشباب الخمسة (5) للسلام
	19	تلقي تقارير الدول الأعضاء عن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، تجميع التقارير وتقديمها إلى مجلس السلم والأمن	ربع سنوي -مارس، يونيو، سبتمبر، ديسمبر	تلقي تقارير الدول الأعضاء حول تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للتجميع.	الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية؛ أعضاء مجلس السلم والأمن؛ أمانة مجلس السلم والأمن؛ إدارة السلم والأمن
	20	دعم الدول الأعضاء لتحسين تنفيذ برامج الاتحاد الأفريقي بشأن النمو الاقتصادي والتنمية، والبحث والتطوير، والابتكار التكنولوجي وخلق فرص العمل -بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ البرنامج الأفريقي لتطوير البنية التحتية ؛ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا؛ برنامج الحد الأدنى من التكامل (2009).	فبراير -ديسمبر	يتم دعم الدول الأعضاء من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ برامج الاتحاد الأفريقي ذات الصلة	الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ مفوضية الاتحاد الأفريقي – إدارة التجارة والصناعة، وإدارة الاقتصاد الريفي والزراعة، إدارة الشؤون الاقتصادية، وإدارة البنية التحتية والطاقة.
	21	إشراك القطاع الخاص في الأقاليم الجغرافية الخمس للقارة لحفز مساهمتها في التعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرامج أخرى في إطار موضوع السنة.	فبراير - ديسمبر	القطاع الخاص في الأقاليم الجغرافية الخمس التي عينتها مفوضية الاتحاد الأفريقي لحشد إسهامها في التعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من البرامج في إطار موضوع السنة من خلال التركيز على الابتكار، وخلق فرص العمل، وتوفير المنتجات وتقديم الخدمات	الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ قطاع خاص؛ مفوضية الاتحاد الأفريقي
	22	تنظيم 100 حوار بين الأجيال حول دور الشباب في تنفيذ موضوع السنة	فبراير - ديسمبر	تقارير عن الحوارات بين الأجيال المنتجة	المبعوث الخاص المعني بالشباب، السفراء الشباب الخمسة (5) للسلام؛ مفوضية الاتحاد الأفريقي (إدارة السلم والأمن)

	23	إنشاء شبكة للشباب من أجل السلام لتعزيز موضوع السنة وتدريب 500 من صناع السلام الشباب	فبراير -ديسمبر	– إعداد التقرير عن أنشطة شبكة السلام للشباب – إعداد التقرير عن تدريب 500 من صانعي السلام الشباب وأنشطتهم	المبعوث الخاص المعني بالشباب؛ السفراء الشباب الخمسة (5) للسلام؛ مفوضية الاتحاد الأفريقي (إدارة السلم والأمن)

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2020-02-07

Orientation Concept Note on the AU Theme of the Year 2020: Silencing the Guns-Creating Conducive Conditions for Africa's Development

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/8358

Downloaded from African Union Common Repository